



(الرؤية المستقبلية للعلاقات الإفريقية الآسيوية)

(2030 - 2026)

"نحو تكامل تشريعي ودبلوماسي برلمانية فاعلة"

الديباجة الافتتاحية

أصحاب الشرف والمعالي والسعادة، رؤساء البرلمانات ورؤساء وأعضاء الوفود البرلمانية الموقرة،

نجتمع اليوم في مدينة بنغازي في لحظة تاريخية فارقة، تتشابك فيها التحديات العالمية وتزايد الحاجة الملحة إلى التكاتف العابر للقارات، وحيث أن قارتي آسيا وإفريقيا، بما تمتلكانه من إرث نضالي وحضاري مشترك، وثقل ديموغرافي واقتصادي واعد، تقفان اليوم أمام فرصة حقيقية ومسؤولية كبرى لإعادة صياغة شراكتهما الاستراتيجية بما يخدم تطلعات شعوبنا نحو التنمية والاستقرار والسلام.

وإدراكاً منا بأن الدبلوماسية البرلمانية لم تعد مجرد أداة مساندة، بل أصبحت ركيزة أساسية في بناء جسور التفاهم، وتوحيد الرؤى، وتذليل العقبات التشريعية التي قد تعترض مسارات التعاون الحكومي؛ فإن الأمانة العامة تضع بين أيديكم مسودة هذه الرؤية الاستراتيجية، وهدفنا الأساسي هو تقديم خارطة طريق مؤسسية، تنقل طموحاتنا المشتركة من حيز المجاملات الدبلوماسية إلى مساحة الفعل البرلماني المباشر، عبر أهداف عملية ومؤشرات أداء قابلة للقياس والتنفيذ.



أولاً: الأطر الاستراتيجية

- الرؤية: أن نكون المنصة البرلمانية الرائدة عالمياً في توحيد الرؤى التشريعية وتفعيل الدبلوماسية البرلمانية لتعزيز التنمية والسلام في آسيا وإفريقيا.
- الرسالة: تنسيق الجهود التشريعية والرقابية بين برلمانات الدول الأعضاء، وتبادل أفضل الممارسات الدستورية، وصياغة قوانين استرشادية تدعم التكامل الاقتصادي، السلم الأهلي، والتنمية المستدامة، وفقاً لصلاحيات المجالس والبرلمانات وصفتها التمثيلية.

ثانياً: تحليل البيئة الاستراتيجية للعمل البرلماني المشترك (تحليل SWOT)

التصنيف	العناصر المؤثرة في العمل التشريعي والدبلوماسي
نقاط القوة (Strengths)	<ul style="list-style-type: none">• الثقل الديموغرافي والاقتصادي المدمج لقارتي آسيا وإفريقيا.• وجود مظلة مؤسسية فاعلة تجمع المجالس التشريعية وتوفر منصة للحوار الدائم.• الإرث التاريخي المشترك في دعم قضايا التحرر والتنمية وحق تقرير المصير.
نقاط الضعف (Weaknesses)	<ul style="list-style-type: none">• التباين في النظم الدستورية والصلاحيات التشريعية بين الدول الأعضاء.• بطء إجراءات المصادقة البرلمانية الوطنية على الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف.• غياب آليات التمويل الذاتي المستدام لتنفيذ البرامج



التصنيف	العناصر المؤثرة في العمل التشريعي والدبلوماسي
	والمبادرات المشتركة.
الفرص (Opportunities)	<ul style="list-style-type: none">• التوجه العالمي نحو بناء تكتلات جيوسياسية واقتصادية جديدة ومستقلة.• تزايد الحاجة لتوحيد التشريعات لمواجهة التحديات العابرة للحدود (الاقتصادية، الأمنية، السيبرانية، المناخ).• إمكانية تفعيل الدبلوماسية البرلمانية لسد فجوات الخلافات وتجاوز التعقيدات الحكومية.
التهديدات (Threats)	<ul style="list-style-type: none">• عدم الاستقرار السياسي أو الأمني في بعض دول القارتين.• الأزمات الاقتصادية العالمية وتأثيرها المباشر على الأولويات التشريعية الوطنية.• التدخلات الخارجية التي قد تعيق التوافق على المواقف الدولية الموحدة.

ثالثاً: الأهداف الاستراتيجية ومؤشرات الأداء (2026-2030)

لتحقيق رؤية المجلس، تركز خطة العمل على ثلاثة مسارات متوازية ومتكاملة تناسب طبيعة العمل النيابي:



المسار الأول: الجانب الاقتصادي والتشريعي (بناء المصالح المشتركة)

الهدف الاستراتيجي: مواءمة البيئة التشريعية بين الدول الأعضاء لتحفيز التكامل الاقتصادي، وتذليل العقبات القانونية أمام حركة التجارة والاستثمار، وتوحيد الرؤى حول التنمية المستدامة.

مؤشرات الأداء: (KPIs)

1. صياغة القوانين الاسترشادية: (Model Laws) إنجاز واعتماد (3) مشاريع قوانين استرشادية بحلول عام 2028 في مجالات: حماية الاستثمارات البيئية، التشريعات الضريبية المزدوجة، والأمن الغذائي.

2. لجنة المواءمة الاقتصادية: تشكيل "اللجنة البرلمانية للمواءمة الاقتصادية" بنهاية عام 2026، لعقد اجتماعين دوريين سنوياً لمراجعة توافق القوانين الوطنية مع الاتفاقيات التجارية الآسيوية-الإفريقية.

3. آلية التمويل التشريعي: تقديم مسودة مشروع "صندوق التنمية البرلماني المشترك" كآلية مستدامة لتمويل المبادرات، وعرضه للمصادقة في الجلسة العامة لعام 2027 .

المسار الثاني: الجانب السياسي والأمني (الدبلوماسية البرلمانية وحل النزاعات)

الهدف الاستراتيجي: تفعيل الدبلوماسية البرلمانية لتوحيد المواقف الجيوسياسية في المحافل الدولية، وتطوير أطر تشريعية مشتركة لمكافحة التهديدات العابرة للحدود.

مؤشرات الأداء: (KPIs)

1. التنسيق الدبلوماسي الدولي: إطلاق "مرصد الدبلوماسية البرلمانية" مطلع عام 2027، لضمان الخروج بموقف تصويتي موحد (Bloc Voting) في اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي (IPU) وبرلمان البحر الأبيض المتوسط (PAM)، وأي منظمات برلمانية دولية جامعة للقارتين في عضويتها.

2. التشريعات الأمنية المشتركة: صياغة وتمرير "ميثاق برلماني آسيوي-إفريقي" لتوحيد



التعريفات القانونية المتعلقة بمكافحة الجريمة المنظمة والأمن السيبراني بحلول عام 2029.

3. **جلسات الاستماع الاستراتيجية:** تنظيم جلسة استماع سنوية رفيعة المستوى (Annual Hearing) تجمع رؤساء اللجان البرلمانية المختصة بالأمن والدفاع او ما يمثلهما مع خبراء دوليين لمناقشة تحديات الهجرة غير الشرعية وبناء السلام.

المسار الثالث: الجانب الرقابي والمؤسسي (الضامن للتنفيذ)

الهدف الاستراتيجي: تعزيز القدرات المؤسسية للمجالس الأعضاء وللامانة العامة، وممارسة الدور الرقابي البرلماني على التزام الحكومات بالاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف.

مؤشرات الأداء: (KPIs)

1. **الرقابة على الالتزامات الدولية:** إصدار تقرير برلماني شامل (نصف مرحلي في 2028، ونهائي في 2030) لقياس مدى التزام حكومات الدول الأعضاء بتنفيذ الاتفاقيات المناخية وأهداف التنمية المستدامة (SDGs).
2. **التحول الرقمي المؤسسي:** إطلاق الشبكة الرقمية البرلمانية الآسيوية-الإفريقية للربط المباشر بين الأمانات العامة وتبادل الوثائق ومحاضر الجلسات القابلة للتبادل، قبل منتصف عام 2027.
3. **التأهيل الدبلوماسي والتشريعي:** تنفيذ (4) برامج تدريبية متقدمة لموظفي الأمانات العامة والباحثين البرلمانيين حول "صياغة التشريعات العابرة للحدود وبروتوكولات الدبلوماسية البرلمانية" حتى عام 2030 ولبناء قدراتهم المؤسسية.

رابعاً: آليات المتابعة والتقييم

- لضمان فاعلية هذه الرؤية وعدم بقائها في حيز المجاملات النظرية، يُقرر المجلس ما يلي:
1. تكليف الأمانة العامة بتأسيس "وحدة قياس الأداء الاستراتيجي" لمتابعة مسارات التنفيذ.



2. تقديم تقرير إنجاز نصف سنوي يوضح ما تم تحقيقه من مؤشرات الأداء الواردة في هذه الوثيقة.
3. إجراء تقييم منتصف المدة (Mid-term Review) في عام 2028، لتحديث المسارات التشريعية أو الدبلوماسية استجابة لأي مستجدات جيوسياسية طارئة.
4. حث البرلمانات والمجالس على سرعة الاستجابة لتحقيق الأهداف أعلاه.